شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حكاية شبابية سعيدة عند شهرزاد وشهريار

أوّل من أمس، عصراً ومساءً، كان شارع أبو نواس في بغداد على موعد مع حياة حقيقية يفتقدها المواطنون منذ عقود. هذه الحياة ابتدعتها مجموعات من الشبيبة احتشدت في الحديقة التي اقتنص عندها النحات المبدع الراحل محمد غني حكمت شخصية شهرزاد وشهرزاد من فضاء الأسطورة ليجسدها على أرض الواقع في نصب فخم.

المئات من الشابات والشبان الذين بدأوا بالتجمع هناك في عز الظهيرة لم يفعلوا ذلك من أجل الحصة التموينية أو اسطوانة غاز أو معونة الشتاء (هل تتذكرونها؟).. كانوا يحتفلون باليوم العالمي للسلام الذي أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٨١. ولا غرابة، فالشبيبة هم الأكثر حاجة إلى السلام والأكثر إدراكاً لقيمته.. وشبيبتنا بالذات يتقدم لديهم الاحتياج الى السلام على أي احتياج آخر، ففي بلد لم يزل أمنه مضطرباً، بل منفلتاً في بعض الأحيان عندما يقرر الإرهابيون أن يضربوا عشوائياً في الشوارع والساحات من دون روادع أخلاقية أو نوازع من ضمير مستغلين انشغال الدولة في الصراع السياسي والطائفي والقومي والمناطقي لمسؤوليها وغرقها في لجة الفساد، تصبح للسلام قيمة لا تقدر بثمن وبخاصة للشبيبة المتلهفة إلى الحياة والمتطلعة إلى المستقبل.

بالحب والسلام تشبعت كل نسمة هواء مرت بالمكان وكل شعاع شمس انتهى إليه.. شبيبة من أحلى ما يكون ومن أهذب ما يكون ومن أرقى ما يكون استقبلوا المحتفلين بكل الود وقاموا على خدمتهم.. عرضوا الكتب والرسوم وباعوا الكيك وراح بعضهم، وهم طلبة الكليات العلمية، يفحصون الراغبين (الضغط والسكر والأسنان والوزن) ويقدمون إليهم الإرشادات الصحية... بعضهم أدى على أرض الحديقة عروضاً فنية شبابية جميلة (رقصات عصرية)، فيما توالت الفعاليات الرئيسة على المسرح (معزوفات موسيقية وأغان وعروض زورخانة).

ليست العروض والفعاليات الأخرى وحدها ما تركز عليها اهتمامي، فقد كنت معنياً على نحو خاص بسلوك الشابات والشبان.. رحت أراقب عن قرب وعن بعد ما إذا يحصل أي سوء تصرّف في مثل هذا التجمع النادر من نوعه في بغداد التي كانت، كما سائر مدن البلاد، على أيامنا تحفل بمثيلاته وأكثر من دون أي تصرفات يمكن وصفها بأنها سيئة. ولقد كنت فرحاً للغاية بروح الألفة والزمالة السائدة بين المحتفلين.

في أبو نواس، عند نصب شهرزاد وشهريار، قدّم شبيبة بغداد في يوم السلام العالمي حكاية بهيّة كان ختامها مسكاً، ككل حكايا الوقائع السعيدة، هو أن الحرية لا تتعارض مع المسؤولية كما يردد المتزمتون والمتحفظون العائشون في كهوف التاريخ.. بل ان ختام حكاية أول من أمس الشبابية أكد أن الحرية مسؤولية، وان الحرية التزام، وان مع الحرية تكون الحياة الحقيقية.

بحضور نواب وممثلين عن الوزارات وباحثين

قانون العفو العام على طاولة (المدى)

ناقشت مؤسسة المدى خلال ندوة حوارية أقامتها في مقر الجريدة، قانون العفو العام وملابساته، بحضور ممثل وزير العمل والشؤون الاجتماعية مدير عام دائرة إصلاح الأحداث اللواء فارس عبد الأمير الكفائي، وممثل وزير العدل المستشار في الوزارة الدكتور كريم حميد، وعدد من النواب والباحثين المختصين.

في بداية الندوة تحدثت الباحثة القانونية أحلام الجابري عن "الإطار النظري لقانون العفو العام"، مبينة ان "القانون لم يصوت عليه حتى الآن".

جانب من الجلسة التي اقامتها مؤسسة المدى

□ المدى/ نداء فؤاد

وأضافت أن "العفو هو ليس وليد التشريعات بل هو قديم قدم الوجود الإنساني، حيث أن العقوبة قد تحقق أهدافها وقد تكون أحيانا ذات اثر ايجابي وذات أثر سلبي في أحيان كثيرة".

كما عرّفت الجابري قانون العفو وعلة صدوره والتمييز بينه وبين العفو الخاص، إلى جانب التأكيد على أهمية معرفة الجدوى من هذا العفو، لافتة إلى أن "تعريفه اللغوي هو ضد العقوبة، كتجريد الفعل من الصفة الإجرامية، أي هو استثناء على نص التجريم، وبأن سببه هو التهدئة الاجتماعية، بإسدال ستار النسيان على الجرائم السابقة، وإعطاء فرصة ثانية لإعادة تأهيل المجرمين ودمجهم بالمجتمع".

وتابعت أن "العفو يمكن أن يشمل جرائم معينة، وهنا يكمن الفرق بين العفو العام والعفو الخاص، حيث أن الخاص، هو نظام قانوني يتقرر من قبل السلطة التنفيذية، أي ما يشمل العقوبة فقط وليست الجريمة، أما العفو العام فهو أن تتنازل الهيئة الاجتماعية عن حقها بصورة عامة وكلية".

وأكدت الجابري على "ضرورة دراسة الآثار المترتبة على قانون العفو العام وجدوى صدوره، ما يشكل لبَّ الموضوع، ففي عام ٢٠٠٢ قامت الحكومة بتبييض السجون وأفرجت عن المحكومين كافة، وفي عام ٢٠٠٨ أطلق العفو العام مرة أخرى لإعادة دمج المسجونين في المجتمع".

ممثل وزير العدل المستشار في الوزارة وعضو مجلس شورى الدولة كريم حميد قال "لقد واكبنا مشروع قانون العفو العام الذي هو بالأصل مقترح من كتلة الأحرار، ولم يعرض حتى الآن على مجلس شورى الدولة".

وأشار إلى أن "الجزء المهم في القانون هو الصيغة التشريعية له، حيث شكلت لجنة لدرس المشروع، وقدمنا ٢٩ ملاحظة تم الأخذ بأغلبها، وأكدنا على أن القانون منقول عن قوانين شبيهة سابقة له".

وتابع أن "وظيفة شورى الدولة هي الصياغة التشريعية للقوانين، والتي أكدت أن العفو ونصوصه تظهر بأنه ليس عفوا عاما، لا من حيث الأشخاص ولا من حيث الجرائم، ومن الممكن أن نطلق عليه العفو بحسب الجريمة".

وبيّن "لقد علمنا أن الأحداث غير مشمولين بالقانون ولا العقوبات، ولأول مرة ضمن صيغة تشريعية لقانون نجد أن العفو يشمل المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد، باعتقادي أن الفترة ما بين قوانين العفو تحتاج إلى دراسة شاملة ومعمقة، إلى جانب معالجة اللبس الموجود في صياغة النصوص، حيث ذكرت الجهات المختصة ان العفو لا يشمل إلا القضايا التي حدث الصلح فيها".

الدكتور علي الرفيعي عميد كلية القانون سابقاً نوه بأنه "لا توجد هناك علاقة بين قانون العفو العام والمصالحة الوطنية، حيث ان الهدف من القانون هو تهدئة الأمور والعودة بالمجتمع إلى ان يكون مجتمعا مسالما بعيدة عن الصراعات والإجرام".

وتابع الرفيعي "لم يشمل العفو عقوبات الموظفين، حيث أن هناك بعض المؤاخذات عليه من ناحية شمول المعاقبين والمسجونين باختلاف القضايا والجرم المرتكب"، مشددا على "ضرورة ان يكون العفو بعيدا عن المصالح السياسية وبان تؤخذ بنظر الاعتبار مصلحة المجتمع والمصلحة العامة فقط".

فارس الكفائي بين أن "المجتمع يستحق أن يكون مجتمعا إصلاحيا، بالرغم من الهجمات والمؤامرات التي ما زالت تحاك ضده"، مؤكدا أن "قانون العفو العام يحاول الإصلاح اجتماعيا ونفسيا ويحاول الإسهام في البناء الاقتصادي للبلد، بعد أن استنفدت عملية الهدم كل هذه الجوانب من المجتمع".

وأضاف أن "القانون يحاول المساعدة في دمج الإنسان الذي جنح إلى الجريمة مرة أخرى في المجتمع، ومحاولة معالجته بالبناء النفسي والاجتماعي".

منوها إلى أن "على السلطة التشريعية وضع الأسس لقانون العفو العام وإعطاء فرصة للإصلاح، حيث أن "الإنسان جهول" و"يا ما في السجن مظاليم"، بحسب قوله.

الكفائي قال "نجد بان الجريمة الإرهابية مستثناة من القانون وأيضا ضمن الاستثناءات هي جرائم التجسس، وكما نعلم أن القوانين تبدأ بالنفاذ من تاريخ، حيث أن الأصل في القوانين هو أن تنفذ من تاريخ صدورها".

الخبير القانوني طارق حرب قال إن "المجتمع تفتك به أمراض ومشاكل كثيرة وقانون العفو العام هو إحدى هذه المشاكل والامراض، وهو السبب الفاعل في استمرارية الجريمة، حيث أن جرائم المخدرات في العراق، توجد هناك ٦ جرائم فقط خاصة بالمخدرات، وهي غير مشمولة بالعفو العام إلا ان الأخطر منها وهي قضايا الحبوب المخدرة "الكبسلة" يوجد منها آلاف الجرائم، فهل سيعفى عن هؤلاء وهل يؤهلون بالفعل للاختلاط بالمجتمع".

وأضاف "إلى جانب قضايا تهريب الآثار وهي غير مشمولة بالعفو العام فهناك الأدهى منها وهي قضايا التخريب والتدمير المتعمد للآثار وللممتلكات الخاصة وهو مشمول بالعفو إلى جانب قانون الكمارك، "كلاهما شر وفي الشر اختيار" فكيف بالإمكان إطلاق سراح المجرمين وهم غير مؤهلين للاندماج في المجتمع".

وحول سؤال لـ"المدى" عن تطبيق القانون في حال ألقي القبض على مجرم مشمول بالعفو مرة ثانية، أليس من الظلم أن يحاكم كمن لم يقم بأي جرم! أجابت عضو لجنة حقوق الإنسان أزهار الشيخلي "سوف أتحدث عن رأيي الشخصي بعيدا عن رأي اللجنة التي انتمي لها، حيث أجد ان قانون العفو العام، يهدف إلى شمول أكبر عدد ممكن من الموقوفين ضمن المادة ٤ إرهاب، حيث ان العديد من الناس الأبرياء القي القبض عليهم وفق معلومات وردت عن طريق المخبر السري، ويجب ان يكون هكذا قانون بعيدا عن المصالح السياسية والمحاصصات الحزبية"، مشددة على "ضرورة وضع خطة لإعادة تأهيل شاملة، لمعرفة كيفية دمج هؤلاء المفرج عنهم في مفاصل المجتمع".

المجلس الأعلى يجدّد تمسكه بالمنصب

ترجيحات بتولي "الزيدي" أمانة بغداد.. ومجلس المحافظة ينفي

□ بغداد/ وائل نعمة

شدد عضو في كتلة المواطن على أن منصب امين بغداد هو من حصة المجلس الأعلى الإسلامي، فيما اعتبرت نائبة عن العراقية ان منصب الأمين يحتاج الى شخص كفوء ونزيه لينتشل بغداد من المأساة التي تعيشها.

يأتي ذلك في وقت نفى مجلس محافظة بغداد الانباء التي ذكرتها مصادر مطلعة لـ"المدى" عن تكليف الزيدي بمسؤولية أمانة بغداد. وأفادت مصادر في امانة بغداد بأن نية الحكومة تتجه نحو تكليف رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي بمسؤولية ادارة الأمانة بالوكالة، خلفاً لصابر العيساوي.

وكانت مصادر في أمانة بغداد قد أكدت أن أمين بغداد صابر العيساوي قدم استقالته إلى رئيس الحكومة نوري المالكي، مشيرا إلى أن الأخير وافق على الاستقالة، وأن "أمين بغداد صابر العيساوي قدّم استقالته في ظروف غامضة، قيل عنها إنها أسباب شخصية"، مؤكدا أن "المالكي وافق على الاستقالة".

ورجّح المصدر أن "منصب العيساوي سيسند إلى أحد وكلائه بشكل مؤقت"، مشيرا إلى أن "العيساوي أغلق هواتفه الشخصية في حين أن مجلس الوزراء هو الذي أكد استقالة العيساوي للمسؤولين في الأمانة".

من جانبه شدد عبدالحسين عبطان عضو كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم على أن "منصب أمين بغداد هو من حصة المجلس الأعلى ولا نسمح بأن يشغل من جهة أخرى". وأكد عبطان يوم أمس في اتصال مع "المدى" أن " العيساوي لا يزال يمارس منصبه، ورئيس الوزراء تريث في قرار استقالته"، متابعا "نحن في المجلس الأعلى لدينا الكثير من الشخصيات المعروفة للمواطنين بنزاهتها وكفاءتها ولا نحتاج إلى شخص آخر يشغل المنصب". وأكد المجلس الأعلى الإسلامي في وقت سابق أن العيساوي مازال في منصبه ولم يتسلم رسميا أمر إنهاء تكليفه، ونحن نؤمن بأن لدينا من الكوادر المؤهلة لتولي المناصب وبما يخدم الشعب ومنها أمانة بغداد وحتى الآن لم نتطرق إلى ترشيح البديل".

وكان رئيس الحكومة نوري قد وافق على طلب العيساوي بإنهاء تكليفه من منصبه.

من جانبه نفى عضو مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي تكليف رئيس مجلس محافظة بغداد بمنصب أمين بغداد وكالة.

وقال الربيعي يوم أمس لـ"المدى" إن "تكليف المناصب بالوكالة تأتي من رئيس الوزراء"، متابعا "كامل الزيدي هو رئيس مجلس المحافظة ولا يمكن أن يكون أمينا لبغداد".

وأعلن رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي في وقت سابق أن المجلس يدعم ترشيح شخصية من الأمانة أو من التكنوقراط لمنصب أمين بغداد.

وقال الزيدي إن "مجلس المحافظة أولى من غيره في ترشيح أمين بغداد وهو المعني الأول بترشيح أمين جديد للأمانة". ورفض الزيدي إخضاع الأمانة الى المحاصصة مبينا انها ليست حقيبة وزارية وإنها شأن بغدادي.

واشار الى ان الامين المستقيل ترشح من المجلس السابق عندما كانت كتلته تضم ٢٨ مقعدا، أما الآن فإنها تحتل مقعدين اثنين فقط. وأكد الزيدي انه في حال إخضاع منصب الأمين لصفقة سياسية فسنتخذ إجراءاتنا اللازمة بذلك.

فيما تقول النائبة عن العراقية فائزة العبيدي إن "منصب أمين بغداد هو من حصة المجلس الأعلى"، معتبرة أن الأمر لا يزال مبكرا.

العبيدي أكدت يوم أمس في اتصال مع "المدى" أن "مستوى الخدمات في بغداد تراجع إلى حد كبير، والعاصمة تحتاج إلى شخصية كفوءة ومهنية ونزيه لإدارة الخدمات".

وكانت مديرية العلاقات والإعلام في أمانة بغداد قد قالت في بيان سابق، إن "الاستقالة التي قدّمها أمين بغداد صابر العيساوي لرئيس الوزراء نوري المالكي شخصية ولا علاقة لها بملف الاستجواب الذي تبناه النائب شيروان الوائلي"، نافية "ما جاء على لسان الوائلي بخصوص أسباب الاستقالة ".وأضافت الأمانة أن "استقالة العيساوي الأخيرة هي الرابعة، حيث أنه قدّم طلبات مماثلة لثلاث مرّات سابقة لكنها جوبهت بالرفض"، مشيرة إلى أن "العيساوي قدّم استقالته الرابعة بتاريخ ٣٠ آب ٢٠١٢ إلى رئيس الوزراء بغية الموافقة عليها". وتابعت أمانة بغداد أن "النائب شيروان الوائلي صرح بأن المالكي قبل استقالة صابر العيساوي القديمة الثالثة كجزء من صفقة سياسية"، داعية الوائلي إلى أن "يكون صادقاً مع نفسه ومع الشعب لا أن يستمر بسرد معلومات كاذبة".

الحكومة تتمسك بالحياد

ضغوط خارجية لدعم الأسد وأخرى لتأييد معارضيه

□ بغداد/ غسان عادل

رفضت الحكومة ما وصفتها بالضغوط الخارجية للانضمام إلى احد أطراف النزاع في سوريا، مشددة على اعتماد الحل السلمي الداخلي واحترام إرادة الشعب السوري في تحقيق أهدافه، واكد المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي ان "هناك محاولات لجر البلاد الى احد المحورين المتصارعين في المنطقة، الاول يدعم نظام دمشق والآخر يتبنى تسليح المعارضة، والعراق يرفض هذه المحاولات، وهناك الكثير من الضغوط من اجل الانضمام لأحد المحورين".

وكانت الحكومة قد أعلنت وفي أكثر من مناسبة وعلى لسان كبار مسؤوليها دعمها للجهد الدولي السلمي في التعامل الأزمة السورية، وحذرت في الوقت نفسه من تدخل أطراف إقليمية تمدّ المعارضة بالسلاح، وعدت ذلك محاولة لإشعال فتيل حرب أهلية ستلقي بظلالها على دول المنطقة.

وأضاف المستشار الموسوي أن العراق يرى مصلحة الشعب السوري "برفض التسليح ودعم الحل السلمي السياسي وقدمنا مبادرة بهذا الشأن تتضمن ١٧ نقطة ابرز ما جاء فيها تشكيل حكومة انتقالية، تضم الأطراف المختلفة في سوريا، تمهيدا لإجراء انتخابات يقرر فيها الشعب السوري إرادته، بعيدا عن التدخلات الخارجية".

وتركت الأزمة السورية مواقف متباينة بين القوى السياسية العراقية فبعضها طالب بدعم الشعب السوري، وآخر رفض الإطاحة بنظام الأسد.

وعلى صعيد متصل طالب الحزب الإسلامي العراقي في لقاء جمعه الخميس بقادة حزب الدعوة الاسلامية الحكومة بدعم المعارضة السورية، واكد القيادي في الحزب رشيد العزاوي ان اللقاء الذي استمر نحو ثلاث ساعات تناول الأزمة السورية وعلاقات العراق بمصر وتركيا وقال لـ"المدى" : "طرحنا وجهة نظرنا بخصوص الأزمة السورية ودعونا الحزب بوصف أمينه العام نوري المالكي يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء بدعم المعارضة السورية، من خلال توجيه رسائل اطمئنان بأن العراق يدعم ويؤيد ثورتها ضد النظام وحقها، مواجهة النظام"، مبينا أن قياديي الدعوة أعربوا عن قلقهم من تدهور الأوضاع في سوريا وانعكاس تداعياتها على العراق: "وأبدينا الرغبة في أن نكون طرفا وسيطا لتطوير علاقات العراق مع مصر وتركيا بارسال الوفود إلى القاهرة وأنقرة".

وحضر الاجتماع عن الحزب الإسلامي أمينه العام إياد السامرائي، وسليم الجبوري ورشيد العزاوي، ومن الطرف الآخر وليد الحلي، وحيدر العبادي وعبد الحليم الزهيري.

الدايني: الأزمة السياسية في طريقها للانفراج

□ بغداد / المدى برس

قالت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني ان الازمة السياسية في طريقها للانفراج الجزئي بعد ان قلّت حدة الصراع بين الفرقاء السياسيين وتحديدا بعد عودة رئيس الجمهورية جلال طالباني.

واضافت الدايني في اتصال مع "المدى برس" ان "عودة الرئيس طالباني الى البلاد ولقائه بقادة وأعضاء الكتل السياسية في مقر أقامته في السليمانية قللت من حدة الصراعات السياسية والإعلامية بين الفرقاء". وأكدت أن "الفترة المقبلة ستشهد انفراجا جزئيا وليس كليا للأزمة السياسية". ولفتت إلى أن "هناك مفاوضات تجريها القوى السياسية ووفد من كردستان حاليا لدراسة الملفات والمطالب التي يمكن ان تحققها الحكومة في الفترة الحالية".

وانتقدت "بعض القوى السياسية المتشبثة بمطالبها التي وصفتها بغير الدستورية"، وقالت ان "اغلب مطالب القوى السياسية غير دستورية وغير حقيقية ولا يمكن للحكومة تحقيقها"، ودعت "جميع الاطراف إلى تقديم التنازلات من اجل دفع عجلة السياسة في البلاد إلى الأمام". وبشأن المؤتمر الوطني وورقة الإصلاح قالت "نحن نحتاج إلى عقد المؤتمر الوطني لكي يأخذ كل ذي حق حقه، وان ورقة الإصلاح التي لم تتسلمها القائمة العراقية لغاية الآن والمبادرات التي تطلق بين فترة وأخرى لا يمكن لها أن تحل الأزمة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون